تشهد تحولاً نحو الاعتماد على قطاع الخدمات لدفع النمو

«الكويتية الصينية»: القطاع الصناعي الصيني يستمر بالنمو... ولكن بتباطؤ

■ **قطاع الخدمات يساهم في النمو بنسبة 8.3 في المئة**

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية لقد شهد الاقتصاد الصيني مؤخراً بعض التباطؤ على الرغم من علامات التحسّن والانتعاش التي شهدها منذ عدة أشهر، حين ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني في الربع الرابع من عام 2012 إلى نسبة نمو 7.9 في المئة على أساس سنوي، وعاد للتراجع في الربع الثالث من عام 2013، ليبلغ معدل النمو 7.7 في المئة على أساس سنوي، على عكس توقعات الكثير من المحللين في أن يواصل النمو الارتفاع. وقد أكدت العديد من المؤشرات الشهرية التي تم تسجيل قراءتها في أبريل أن الاقتصاد الصيني تراجع في شهر مارس، حيث تبيّن هذا التباطؤ في مؤشرات الإنتاج الصناعي، واستثمارات الأصول الثابتة، وبيانات الصادرات. وكان قطاع مبيعات التجزئة هو القطاع الوحيد الذي أظهر القليل من المرونة في الشهر السابق. وكانت أحدث الأدلة على ضعف الاقتصاد هو أول مؤشرات الشهر، مؤشر مديري المشتريات لبنك «اتش اس بي سي» «HSBC PMI» للصين الذي انخفض من 51.6 نقطة في مارس إلى 50.5 نقطة في أبريل، حيث تعد القراءة الأعلى من 50 هي علامة التوسع، والأقل من 50 تعني الانكماش.

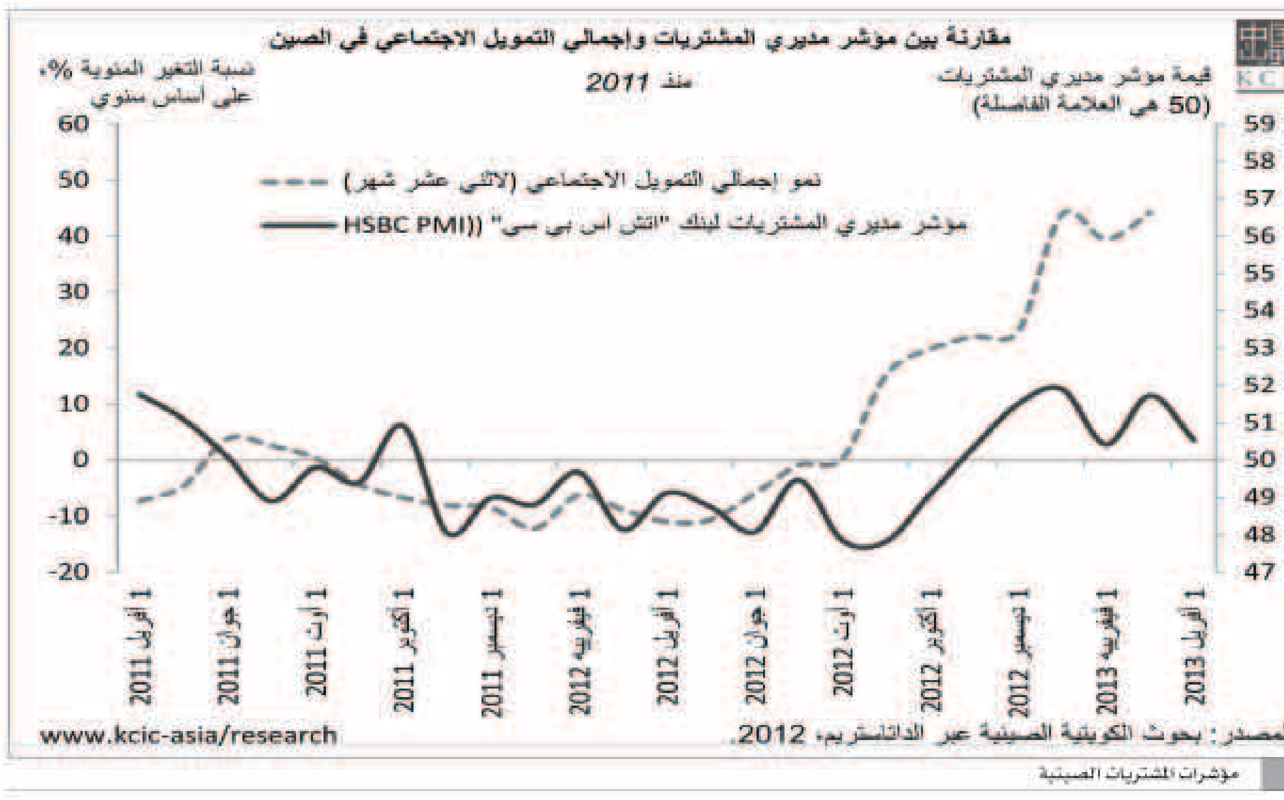

مؤشرات المشتريات الصينية

واضاف التقرير تعود القراءة المنخفضة لمؤشر مديري المشتريات لبنك «اتش اس بي سي» «HSBC PMI» بشكل أساسي إلى تراجع طلبات الصادرات الجديدة إلى ما دون المستوى، مما جعلها تشهد انكماشاً للمرة الأولى منذ ديسمبر، وهو ما يعني ضعف الطلب الخارجي على المنتجات الصينية. كما أن الطلب المحلي في الصين مر بتباطؤ، كما يشير تراجع معدلات الطلبات الجديدة إلى ما دون المستوى. وبشكل عام، بينت نتائج مؤشر مديري المشتريات لبنك «اتش اس بي سي» «HSBC PMI»، والتي جاءت دون المستوى، أن القطاع الصناعي الصيني لا يزال ينمو، لكن ببطء، حيث تراجعت قراءة المؤشر في شهر أبريل إلى 51.1 بعد أن كانت 53.0 في مارس. والنتيجة الإيجابية الوحيدة لهذه القراءات للمؤشر هي التراجع المستمر للأسعار، والذي ينطبق على أسعار المدخلات والمخرجات، مما يبعد الضغوط التضخمية، ويمنح الجهات المسؤولة مجالاً أكبر للتيسير عند الحاجة، والحفاظ على توسع إجمالي التمويل الاجتماعي في الصين.

وتابع التقرير مؤشر مديري المشتريات يتألف من بيانات مبنية على استبيانات شهرية يجيب عنها مديرو مشتريات تنفيذيين في قطاعات مختلفة. ويتابع المؤشر التغييرات الشهرية لوجهات نظر المدراء بالنسبة لأوضاع العمل «هل أوضاع العمل أفضل، لم تتغير، أم أسوأ من الشهر الماضي» ويتم تعديل هذه النتائج على حسب التغيرات الموسمية. وتعني القراءة الأكبر من 50 أن أكثر من 50 في المئة من المدراء يرون أوضاع العمل تتحسن أفضل من الشهر الماضي، مما يشير إلى بيئة عمل متوسعة. وتظهر توقعات مؤشر مديري المشتريات لبنك «اتش اس بي سي» «HSBC PMI» قبل أسبوع من بداية الشهر، أي قبل أسبوع من ظهور النتائج الرسمية والنهائية للمؤشر، التي تغطي بين 85 في المئة و90 في المئة من البيانات المتضمنة في المقياس النهائي. وغالباً ما يستخدم مؤشر مديري المشتريات الصناعي كمؤشر قائد للأداء الاقتصادي، حيث أن القطاع الصناعي الصيني يمثل نصف الاقتصاد تقريباً.

أما إجمالي التمويل الاجتماعي، فهو مقياس للسيولة قدمه البنك المركزي الصيني، ويستخدم لقياس التمويل الذي تأخذه الهيئات المحلية غير الحكومية. ويتضمن التمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية مثل البنوك وشركات الاستثمار، والذي تقدمه الأسواق من أسهم ومن دخول ثابتة. ويشمل إجمالي التمويل الاجتماعي كلا من القروض البنكية العادية، والائتمان غير المسجل في الميزانية العمومية.

وبالرغم من الأرقام المنخفضة نسبياً مؤشر مديري المشتريات، يبين إجمالي التمويل الاجتماعي أن الائتمان تزايد هذا العام، حيث تشير القراءات الأخيرة إلى نمو إجمالي التمويل الاجتماعي بنسبة 44.2 في المئة على أساس سنوي في مارس. وكانت آخر مرة نما فيها إجمالي التمويل الاجتماعي بهذا الشكل قبل ثلاث سنوات. وبالرغم من أن هذا النمو يعود بشكل أساسي إلى دعم الحكومات المحلية وأدوات التمويل الحكومي، إلا أن الكثير من هذا الائتمان يرجع إلى القطاع غير العام، والذي لا تملك الحكومة السيطرة عليه. ولم ينعكس هذا النمو على مؤشر مديري المشتريات الصناعي، أو على الناتج المحلي الإجمالي. كما أن التوقعات للطلبات الصناعية على المستويين المحلي والأجنبي منخفضة، مما ينبئ بتباطؤ صناعي في المستقبل. وهناك نتيجتين لهذا، أولا: أن النمو الائتماني ينتقل إلى قطاع الخدمات، حيث أنه القطاع الوحيد الذي بقي مرناً في الربع الأول، حيث ارتفعت مساهمة القطاع في النمو من 8.1 في المئة إلى 8.3 في المئة، بينما انخفضت مساهمة القطاع الصناعي من 8.1 في المئة إلى 7.8 في المئة، وهو تطور مشجع جدا بالنسبة لدولة تسعى للتحول من اقتصاد يعتمد على التصدير إلى اقتصاد يعتمد على الاستهلاك المحلي للخدمات. وثانياً: إذا ما استمر القطاع الصناعي بالتراجع، ستضطر الحكومة، إلى تيسير سياساتها المالية والنقدية، مدفوعة بهدفها بالحصول على نمو يبلغ 7.5 في المئة للناتج المحلي الإجمالي، وخصوصاً مع بقاء الضغوط التضخمية منخفضة. وتوقعوا أن يواصل القادة الصينيون تركيزهم على توسيع قطاع الخدمات كهدفهم الأول على المدى المتوسط، وهي الفترة التي يتوقع خلالها أن يكون النمو مرناً، وأن تكون تقوية الصناعة هدفاً على المستوى القصير، لكنه مهم جدا في عام 2013.

■ **تراجع قراءة المؤشر في ابريل إلى 51.1 بعد ان كان 53.0 في مارس**

محافظ المركزي المصري: الوديعة القطرية لم تصل حتى الآن

أكد محافظ البنك المركزي المصري هشام رامز، أن الوديعة القطرية التي أعلن عنها مؤخرًا والمقدرة بـ3 مليارات دولار، لم تصل إلى البنك المركزي المصري حتى الآن، مشيرًا إلى أن المفاوضات لاتزال جارية بشأن هذا المبلغ.

من جانبه أكد الدكتور أشرف العربي وزير التخطيط والتعاون الدولي في تصريحات أن المفاوضات مع الجانب القطري مازالت جارية حول تحديد سعر الفائدة للسندات التي ستقوم بشرائها من الحكومة المصرية بقيمة 3 مليارات دولار، موضحا أنها تتراوح ما بين 4 في المئة إلى 7 في المئة.

وأوضح أنه بوصول هذه الوديعة يصبح إجمالي القروض القطرية لمصر 6 مليارات دولار، مؤكدا أن مصر استلمت منذ أيام قليلة القرض الليبي بقيمة مليارى دولار، يسدد على 5 أعوام بدون فوائد.

من جهته، أكد محافظ البنك المركزي المصري هشام رامز، أن الإجراءات التي يطالب بها صندوق النقد الدولي عادية وموجودة في العالم كله، كاشفا عن قرب الاتفاق مع الصندوق للحصول على القرض، وإذا لم يتم الاتفاق، فمصر تسير في الطريق الصحيح.

وقال رامز، في مقابلة مع قناة سي بي سي، إن قرض الصندوق له أبعاد أخرى تتمثل في فتح الأبواب أمام الاقتراض من جهات أخرى، مشيرًا إلى أن هذا الاقتراض يتمثل في فكرة الإصلاح الاقتصادي للدولة، وأكد أن هناك أملا في عودة سعر الدولار بالسوق المصرية إلى معدلاته الطبيعية ولكن بعد أن تدور حركة الاقتصاد في الاتجاه الصحيح. وأشار رامز إلى أن المسؤولين الأمريكيين أكدوا له أن مصر قادرة على تعافي اقتصادها وإن كانوا يقرون بأن الوضع الاقتصادي يتحرك ببطء، موضحًا أن هناك جهازًا مصرفيا قويا جدًا بخلاف دول أخرى تعرضت لأحداث أقل ممن تعرضت له مصر منذ اندلاع الثورة.

وأكد محافظ البنك المركزي أن الجهاز المصرفي لم ولن يأخذ ودائع الأشخاص وأموالهم لسد العجز الحالي، لأن مصر لديها جهاز مصرفي قوي للغاية.

مصر تقرر إنشاء 3 أنفاق تحت قناة السويس بكلفة 5 مليارات جنيه

القاهرة – «رويترز»: قررت الحكومة المصرية يوم الأحد إنشاء ثلاثة أنفاق بتكلفة استثمارية خمسة مليارات جنيه «722 مليون دولار» تحت قناة السويس في إطار خطة تنمية إقليم القناة.

ووقعت مصر اتفاقية مع الجانب الاسباني الذي سيتولى الدعم الفني للمشروع المزمع تنفيذه. ولا يوجد حاليا سوى نفق «الشهيد احمد حمدي» أسفل قناة السويس ويقع شمالي مدينة السويس.

وتعمل الحكومة المصرية على مشروع طموح لتطوير محور قناة السويس من ممر مائي إلى منطقة اقتصادية كبرى لرفع موارده إلى 100 مليار دولار سنويا. وقال عبد المنعم أمين رئيس الهيئة القومية للأنفاق للصحافيين يوم الاحد إن الأنفاق الثلاثة تعد «خطوة على طريق تنمية إقليم قناة السويس».

وسيتم تخصيص نفقين من الثلاثة للطرق على ان يكون النفق الثالث للسكة الحديد.

وأردف أمين أن النفق الأول سيكون «عند الكيلو 19 جنوب بورسعيد والثاني بالقرب من كوبري السلام «شمالي الاسماعيلية» والثالث بالسويس»، وقال إنه جرى تشكيل لجنة من القوات المسلحة وهيئة الأنفاق ووزارة النقل للاشراف على المشروع.

وستطرح عملية إنشاء النفق الأول تحت قناة السويس خلال تسعة أشهر على الشركات العالمية على أن يستغرق وقت التنفيذ ثلاث سنوات.

المشاريع الصغيرة في السعودية تعطلت

السعودية: استيراد الإسمنت سيحل الأزمة تدريجياً بعد التوسع العمراني الأخير

أزمة الإسمنت مستمرة في السعودية

توقع خبراء واقتصاديون أن يسهم قرار خادم الحرمين الشريفين بفتح الاستيراد لمصانع الأسمنت لما يصل لعشرة ملايين كيس في العام الواحد في حل تدريجي لأزمة الأسمنت التي تعاني منها السعودية في مختلف مدنها، وهي الأزمة التي يرجع الاقتصاديون أسبابها للتوسع العمراني في السنوات الماضية.

إلا أنهم قالوا في حديثهم لـ«العربية.نت» إن فتح الاستيراد قد يحل الأزمة بشكل تدريجي، مشددين على أهمية فتح المزيد من المصانع الجديدة لتلبية الطلب المتزايد على هذه المادة الحيوية في البناء.

وأكد الخبير الاقتصادي الدكتور عبدالله المغلوث أن أزمة الإسمنت حقيقية وليست مفتعلة كما يتوقع البعض، وقال لـ«العربية.نت» إن «السبب هو طفرة البناء، حيث تم سحب كميات كبيرة من الأسمنت من السوق، إضافة الى النمو العمراني الكبير».

وتابع: «أصبح هناك شحٌ في المعروض، ما ولد سوقا سوداء أوصلت قيمة الكيس لـ20 و25 ريالاً في بعض المناطق ما عطل عمل كثير من المقاولين».

وتوقع الدكتور المغلوث أن يحل قرار الاستيراد المشكلة، موضحا: «كان القرار حكيما بالسماح لمصانع الإسمنت استيراد ما يصل لـ10 ملايين طن لتلبية الطلب على المادة المهمة».. ولكنه يستدرك: «الاستيراد حل تدريجي ونحن بحاجة لحلول أكثر ديمومة عبر بناء العديد من المصانع الجديدة لتلبية الطلب على الأسمنت».

ومن جانبه يُلقي المدير التنفيذي لشركة أسمنت حائل المهندي مطر الزهراني باللائمة في عدم قدرة المصانع على تلبية الطلب الكبير على الإسمنت على عدم توفير أرامكو لكميات الوقود الكافية لزيادة الطلب. ويقول لـ«العربية.نت»: «مع حجم المشاريع الكبيرة في السعودية ارتفع الطلب على الإسمنت بشكل كبير جداً، وهو لم يكن ارتفاعا مفاجئا بالنسبة لشركات الإسمنت، بل كان متوقعا حسب الدراسات الاقتصادية.

وكان هناك طلب من عدة شركات بالتوسع، ولكن نقص الوقود حال دون ذلك فلا توجد كميات كافية منه، وهذا ما نرى آثاره السلبية الآن».

ويشدد المهندس الزهراني على أن القرار بالسماح للمصانع باستيراد ما يقارب 10 ملايين كيس في العام هو تدريجي مؤقت.

ويضيف: لقد أبدت الشركات تجاوبها معه، ونأمل أن يساعد ذلك على فك الأزمة.

ولكن هناك حلول قصيرة المدى وهناك حلول طويلة المدى»..

ويتابع: «الحل الأمثل أن تكون هناك موازنة تبني على الطلب الحقيقي والعرض الحقيقي، فشركات الإسمنت لديها القدرة على توفير الطلب في حال توفر الكمية الكافية من الوقود وهو ما سيحل المشكلة».

ويواصل بتفصيل أكثر: «ليست القضية في أزمة الوقود ولكنها تتعلق بالكميات المتوافرة منه من قبل أرامكو وهي غير كافية، ولابد أن يكون لدينا نظرة تكاملية للأمر لحل المشكلة».

وكانت بوادر أزمة الأسمنت في السعودية بدأت العام الماضي، وحيث حذر حينها مختصون في منتصف ديسمبر الماضي، من احتمال ظهور أزمة أسمنت حقيقية في هذا العام في حال استمرت الزيادة التصاعدية للطلب على الاسمنت وهو ما حدث. وبحسب تقارير رسمية وصل الطلب على الأسمنت مع نهاية عام 2012 إلى 54 مليون طن، وهو ما مهّد لنقص حاد في السوق لعدم قدرة المصانع على تلبية هذا الارتفاع.

وقدرت إحصائيات الزيادة في الطلب في السعودية ما بين 8 و12 في المئة سنويا، وهو أمر كفل لمصانع الأسمنت الموجودة حاليا تحقيق أرباح كبيرة نهاية كل عام فحققت شركة الأسمنت العربية نمواً في صافي أرباح الربع الأول من العام الحالي بلغ 157.3 مليون ريال مقابل 146.1 مليون ريال للربع المماثل من العام السابق، فيما حققت شركة أسمنت اليمامة صافي ربح في الربع الأول من العام الحالي بلغ 277 مليون ريال ومقابل 174 مليون ريال للربع السابق.. وهو حال بقية الشركات.

ومع بدء الأزمة ظهرت أسواق سوداء للتجار على الرغم من العقوبات الصارمة التي تطبقها الجهات المعنية تجاه من يبيع الأسمنت بأعلى من سعره الرسمي المحدد بـ14 ريالا للكيس وارتفع لأكثر من 22 ريالاً.

ويؤكد رئيس لجنة المقاولين في الغرفة الصناعية والتجارية في جدة عبدالله رضوان أن المشكلة الرئيسة في تكرار أزمة الأسمنت في المنطقة يمكن في التوزيع الجغرافي لمصانع الأسمنت في السعودية ويقول: «يوجد 17 مصنعا فقط، منها ثلاثة فقط لمنطقة مكة، ومصنع أسمنت ينبع يغذي منطقتين فيهما مشاريع تنموية ضخمة، وهما المدينة المنورة ومكة المكرمة، كما أن أحد المصانع الثلاثة صغير قياسا بالمصانع الكبرى الأخرى».. ويشدد رضوان على أن سبب ارتفاع أسعار الأسمنت ليس من المصانع بل في تكاليف نقل الأسمنت التي تختلف من مصنع إلى آخر.

وتوسعت أزمة الأسمنت في عدد من مناطق السعودية من الجنوب للشمال حتى وصلت إلى منطقة تبوك التي يندر فيها وجود أسمنت كاف وأن وجد فهو يتجاوز 25 ريالاً للكيس.

فيما تسببت أزمة الأسمنت في منطقة القصيم في نشوء سوق سوداء نتيجة غياب الأجهزة الرقابية على مواقع التوزيع التي بات يتحكم بها العمالة السائبة ووصل السعر لأكثر من 28 ريالا للكيس.. وهو ما تسبب في توقف الكثير من بيوت المواطنين لعدم قدرتهم على دفع هذه الأسعار العالية.

وتكرر الأمر في عسير التي يعاني المقاولون فيها من نقص في الإسمنت بشكل أكبر من غيرهم.

ويكشف مصدر في لجنة المقاولين في غرفة المنطقة الشرقية أن أزمة الأسمنت تسببت في توقع أكثر من 65 في المئة من المشاريع الصغيرة.

«إنجاز» تحصد جائزة أفضل مطور عقاري لعام 2012 من وزارة الإسكان

وزير الإسكان يسلم عمر القاضي جائزة أفضل مطور عقاري لعام 2012

حصدت «إنجاز للتطوير العمراني» جائزة أفضل مطور عقاري لعام 2012، وذلك خلال افتتاح فعاليات منتدى الإسكان الذي أقيم قبيل انطلاق «معرض الرياض للعقارات والإسكان والتطوير العمراني – ريستاتكس 2013» في مركز الملك فهد الثقافي في العاصمة الرياض وامتدت أحداثه على مدى يومي 23 و24 أبريل، وقدم الجائزة راعي الملتقى معالي الدكتور شويش بن سعود الضويحي، وزير الإسكان ورئيس مجلس إدارة صندوق التنمية العقارية السعودي. واستحقت شركة «إنجاز» هذا التكريم نظير ريادتها ونجاحها في سوق التطوير العقاري السعودي ومشاريعها المتميزة.

وتعتزم «إنجاز» استعراض محفظتها الواسعة من المشاريع ومناقشة أحدث القضايا والمستجدات على الصعيد العقاري وبحث الفرص الاستثمارية التي تزخر بها السوق السعودية مع نخبة من صناع القرار وكبار الشخصيات في القطاع العقاري، وذلك خلال مشاركتها كراعٍ ذهبي للمعرض.

وقال عمر القاضي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة «إنجاز للتطوير العمراني»: «يجسد نجاح «إنجاز» بالحصول على جائزة أفضل مطوري عقاري لعام 2012 على نجاح إستراتيجيتها المتمحورة حول دعم المبادرات الحكومية والتركيز على مشاريع التطوير العقاري المتميزة. وشهدت الشركة نجاحا لافتا خلال العام الماضي، تمثل بتحقيقها نمواً بلغت نسبته 35 في المئة في حجم الأعمال، لا سيّما مع تقدم الأعمال في مشروعي «القمرا» و«المارينا». ويهدف المشروعان إلى تلبية الطلب المتزايد في المجالين الإستثماري والسكني في المنطقة الوسطى والشرقية.

قبرص: تراجع الودائع المصرفية 3.9 في المئة في مارس

تراجعت الودائع المصرفية الخاصة في قبرص بواقع 1.8 مليار يورو، أي ما نسبته 3.9 في المئة في مارس بالمقارنة مع قيمة الودائع في فبراير، وفق أرقام للبنك المركزي الأوروبي، ما يظهر عدم حصول تهريب كبير للرساميل على رغم خطة الإنقاذ الأوروبية.

وفي سلوفينيا التي تواجه ركودا وأزمة حادة في قطاعها المصرفي، ارتفعت قيمة الودائع بنسبة 2.7 في المئة خلال شهر، بحسب هذه البيانات التي نشرت الجمعة.

وعلى رغم التراجع في قبرص، «لم تحصل عدوى تذكر في البلدان الأخرى» في منطقة اليورو، بحسب المحلل في «بيرينبورغ بنك» كريستيان شولز الذي اشار الى تسجيل زيادات في الودائع الخاصة في بلدان مثل ايطاليا واسبانيا.

وتفرض قبرص قيودا صارمة على تحرك الرساميل منذ اعادة فتح المصارف في 28 مارس بعد اقفال استمر 12 يوما لتفادي هروب كبير للرساميل في مواجهة اشراك لأصحاب الودائع الخاصة في الخطة الاوروبية الرامية لإنقاذ اقتصاد الجزيرة. ووافق وزراء مال منطقة اليورو في 12 ابريل على خطة الانقاذ الرامية لمنح قبرص قرضا بقيمة عشرة مليارات يورو من الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي. كما يتعين على الجزيرة المتوسطية تحصيل 13 مليار يورو لتفادي الإفلاس.